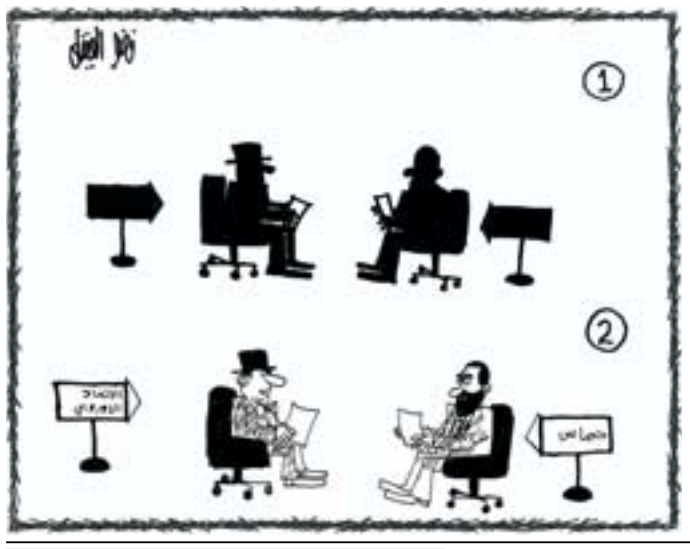

ينهي صراعا سياسيا دام ١٥عاما:

توقيع الاتفاق النهائي للسلام بالسودان بحضور البشير ومبارك

■ القاهرة /(محمد ج. عرفه)

تم ظهر أمس السبت في القاهرة توقيع اتفاق المصالحة بين الحكومة السودانية والتجمع الوطني الديمقراطي، الذي يضم ١٦ فصيلا معارضا، لينهي بذلك صراعا سياسيا استمر ١٥ عاما بين المعارضة الشمالية ونظام الرئيس عمر البشير، منذ انقلاب ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩، الذي عصف بحكم أحزاب المعارضة الشمالية الحالية (الاتحادي والأمة)، ولتنتهي بذلك أهم حلقة من حلقات السلام في السودان، تكمل خطوات اتفاق نيفاشا بين الخرطوم وحركة التمرد الجنوبية.

وقع الاتفاق، الذي يتضمن التفصيلات والإجراءات التنفيذية لاتفاق نيفاشا، الذي وقعه نائب الرئيس السوداني علي عثمان وجون غارينغ زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، في نيروبي، وإجراءات توزيع السلطة بين القوى والتيارات السياسية المختلفة، خلال المرحلة الانتقالية ومدتها ست سنوات، بقاعة المؤتمرات بمدينة نصر، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي محمد عثمان الميرغني، والنائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه، بحضور الرئيسين المصري حسني مبارك والسوداني عمر البشير، وسط سعادة مسؤولي كافة الفصائل، لانتهاء هذه الخطوة الهامة، التي سيترتب عليها البدء في عودة التجمع للخرطوم، ومزاولة أعماله من هناك بعد غيبة دامت ١٥ عاما، ووقف كافة أعمال العداء والقتال بين الطرفين في شرق السودان.

بدأ الاحتفال بكلمات من الميرغني رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، وعلي عثمان طه النائب الأول للرئيس السوداني، وجون غارينغ رئيس الحركة الشعبية ثم الرئيس السوداني، الذين أكدوا جميعا على أهمية السلام في السودان، والمستقبل المبشر للبلاد، بعد توقيع الاتفاق. وألقى الرئيس المصري حسني مبارك كلمة بهذه المناسبة، تحدث فيها عن الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية، ودعم المصالحة الوطنية في السودان، وسعادة القاهرة بتوقيع الاتفاق.

وعقد الرئيسان مبارك والبشير لقاء قمة عقب مراسم التوقيع لبحث العلاقات العربية، ومستجدات الأوضاع في المنطقة، خاصة على الساحتين الفلسطينية والعراقية، بالإضافة إلى تطورات القارة الإفريقية، وسبل دعم وتعزيز التعاون الثنائي بين مصر والسودان في كافة المجالات.

وكانت الحكومة السودانية والتجمع المعارض قد وقعا اتفاقا بالأحرف الأولى بالعاصمة الكينية نيروبي في ١٦ (يناير) الماضي بمشاركة مصر، التي وقع عنها أحمد أبو الغيط وزير الخارجية كضامن. وجرى عقد عدة اجتماعات أخرى لتحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين، والمناصب الوزارية التي سوف يتولاها التجمع المعارض من حصة الشمال، وفق اتفاق نيفاشا، الذي يوزع السلطة بين الشمال والجنوب، وللتغلب على بعض نقاط الخلاف.

خدمة قدس برس

الإجراءات الأمنية في العراق ليست وحدها كافية

■ ،، يوم الاربعاء سأسافر إلى بروكسل للانضمام إلى ما يربو على ٨٠ حكومة ومؤسسة بغرض توجيه رسالة دعم واضح لعملية الانتقال في العراق.

فمنذ سنة خلت، حدد مجلس الأمن، في القرار ١٥٤٦ الجدول الزمني الذي يتوقع من العراق أن يتقيد به، بمساعدة الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي ،ومؤتمر بروكسل فرصة لطمأنة الشعب العراقي بأن المجتمع الدولي يقف إلى جانبه في جهودهم الشجاعة الرامية إلى إعادة بناء بلده وإننا نعترف بالتقدم المحرز في وجه تحديات عصيبة.

فقد أجريت الانتخابات في شهر يناير الماضي في الوقت المحدد لها وبعد ثلاثة أشهر من اجرائها أيدت الجمعية الوطنية الانتقالية الحكومة الانتقالية وبدأت الأحزاب المسيطرة في إجراء مفاوضات جامعة كان فيها الانفتاح على السنة موضوعا رئيسيا ،ويعمل عدد كبير من المجموعات والاحزاب السنية في الوقت الراهن من أجل اسماع صوتها كاملا في عملية صوغ دستور جديد وتشارك مشاركة كاملة في الاستفتاء لإقراره وفي الانتخابات المقرر عقدها في ديسمبر.

والاسبوع الماضي تم التوصل إلى اتفاق لتوسيع لجنة صياغة الدستور لضمان المشاركة الكاملة للطائفة العربية السنية ومن شأن هذا الاتفاق الذي عملت الأمم المتحدة على تسهيل التوصل إليه أن يشجع كافة العراقيين على أن ينجزوا صياغة الدستور بحلول أجل ١٥ اغسطس.

وفي الوقت الذي تقطع فيه العملية اشواطاً لا شك أنه ستكون ثمة تأخيرات محبطة وانتكاسات صعبة غير أنه لا ينبغي أن يغرب عن الذهن أن العراقيين اليوم وفي كل أرجاء العراق يناقشون كل جوانب مستقبلهم السياسي.

لقد حثت طائفة واسعة من العراقيين الأمم المتحدة بقوة على مساعدتهم على الحفاظ على زخم هذه العملية على غرار ما قمنا به في انتخابات يناير ، فقد التمسوا دعمنا في سن الدستور والتحضير لاستفتاء أكتوبر وانتخابات ديسمبر وتنسيق مساعدة الدوائر المانحة لعملية الانتقال السياسي وكذا للإعمار والتنمية.

وكان ردنا سريعا وحازما فقد أنشأنا آلية للتنسيق بين المانحين في بغداد، وأوفدنا وحدة للدعم الدستوري، واقمنا علاقات تعاون نشيطة مع اللجنة الدستورية التابعة للجمعية الوطنية واليوم ثمة ما يزيد على ٨٠٠ من موظفي الأمم المتحدة المحليين والدوليين بمن فيهم موظفو الأمن يعملون داخل العراق في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة.

وفي عصر متعطش لوسائط الإعلام كثيرا ما تكون الهالة الإعلامية دليلا على النجاح غير أن هذا لا يصح بالضرورة في العراق فحتى عندما تكون نتائج جهودنا بادية للعيان على غرار اتفاق الاسبوع الماضي لابد من بذل الجهود نفسها بهدوء ويعيدا عن أضواء الكاميرات.

وستتوقف فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على العراقيين أنفسهم إلى حد كبير فهم وحدهم القادرون على وضع دستور جامع لكل الاطراف وعادل ولا يمكن للأمم المتحدة أن تصوغه لهم بل إنها لن تفعل وما ينبغي لنا ذلك لأن العراقيين أقدر على القيام بذلك بأنفسهم وسيرحبون بالمشورة غير أنهم سيقررون بأي مشورة سيأخذون.

ومما لا يقل أهمية عن أحكام دستورية معينة ذلك التراضي الأساسي بين شتى طوائف العراق، وما فتئ ممثلي الخاص أشرف قاضي يشجع ويسهل المهمة الحساسة المتمثلة في الانفتاح السياسي على كل الطوائف العراقية بغية تعزيز عملية للانتقال شاملة للجميع حقا.

بقلم /كوفي عنان*

ويجري عمله هو ايضا بالضرورة بعيدا عن أضواء وسائط الإعلام في الوقت الذي يعمل فيه من أجل بناء الثقة بين شتى الانصار مما سيضمن انجاح عملية الانتقال على غرار ما يتوخاه قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ .

وثمة بطبيعة الحال من يودون أن تتفاقم التوترات بين الطوائف وتحول دون انبثاق دولة ديمقراطية وتعددية ومستقرة في العراق ويسعون إلى توظيف الصعوبات الخطيرة التي يواجهها عامة الشعب واستغلال الغضب والتذمر الشعبيين لتأجيج الكراهية والعنف ويتجلى صنيعهم في شوارع العراق كل يوم.

ولا اعتقد أن التدابير الأمنية وحدها تستطيع أن تأتي بالرد الكافي على هذا الوضع، فلكي يكتب لهذه التدابير النجاح لابد من أن تندرج في استراتيجية واسعة القاعدة وجامعة لكافة الاطراف تضم عملية الانتقال السياسي والتنمية وحقوق الانسان وبناء المؤسسات حتى ترى كافة طوائف العراق انها هي الفائزة في هذا العراق الجديد ولابد أن تقترن هذه الجهود بخطوات لمعالجة الماضي المؤلم للعراق، ماض لا يزال يستحث النقمة وإن لم يعالج فإنه سيعصف بالأجيال المقبلة وهذا أمر صعب على أي مجتمع يخوض مرحلة انتقالية فضلا عن مجتمع تحفه المخاطر على غرار ما عليه الأمر في بعض مناطق العراق اليوم.

وإسهاما في عملية الانتقال تعمل الأمم المتحدة داخل البلد وخارجه من أجل دعم التنسيق بين المانحين وبناء قدرات الوزارات العراقية ومنظمات المجتمع المدني وتقديم الخدمات الأساسية فإعادة بناء المدارس ومصانع معالجة المياه والنفايات ومحطات الكهرباء وخطوط توصيل الكهرباء وتقديم المساعدة الغذائية للأطفال وإزالة الالغام وتقديم المعونة لمئات الآلاف من اللاجئين العائدين والمشردين داخليا، كلها أنشطة تحدث كل يوم في العراق تحت قيادة الأمم المتحدة.

ولا يزال الشعب العراقي يخوض عملية انتقال شاقة ومؤلمة وأمامه طريق طويل وشاق، ويشرف الأمم المتحدة أن ترافقه في هذا الطريق بكل عزم ونحن بذلك لا نخدم شعب العراق فحسب بل كافة شعوب الأمم التي لها مصلحة مشتركة في أن تنبثق في نهاية المطاف دولة مستقرة وآمنة وديمقراطية في العراق في قلب الشرق الأوسط.

* الأمين العام للأمم المتحدة

أعلنت رفض واشنطن التفاوض مع حماس

رايس تفاوض الفلسطينيين.. وإسرائيل ترفض تقديم أي تنازلات

■ رام الله/القدس/وكالات:

اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية أن تنسيق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر لا غنى عنه مطلقا وانه يشكل فرصة سانحة لاستعادة عملية السلام في المنطقة وفقا لخطة خريطة الطريق المجمدة.

وفي مؤتمرها الصحفي برام الله مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قالت رايس إنه يتعين على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أن يقوما بدورهما لتحقيق ما اسمته بـ"انسحاب سليم ومنظم من قطاع غزة".

ولم تنس رايس أن تطالب الفلسطينيين تحديدا بوقف إطلاق النار وبإصلاح أجهزتهم الأمنية لتتمكن من القيام بدورها تجاه إسرائيل، فضلا عن مطالبتها باستمرار الفلسطينيين في العملية الديمقراطية.

وتطرقت رايس أيضا إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لتؤكد أن واشنطن لا تزال تعتبر هذه الحركة "إرهابية" وبالتالي لا تزال عند موقفها الرافض لإجراء حوارات معها، وهو موقف يتعارض مع الموقف الأوروبي الذي كشف أنه أجرى حوارات أسماها "تقنية" مع شخصيات من الحركة.

من جانبه أكد الرئيس الفلسطيني التزام الفلسطينيين بالتهدئة المعلنة مع إسرائيل ورغبة السلطة الفلسطينية في "التنسيق الكامل" مع إسرائيل حول انسحابها المزمع من قطاع غزة هذا الصيف. ولكنه أشار أيضا إلى أن إطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية "مهم للغاية" لتسوية النزاع مع إسرائيل.

وكانت رايس قد التقت إضافة إلى عباس رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع ووزير الخارجية ناصر القدوة على أن تلتقي غدا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون.

وتزامنا مع زيارة رايس قالت مصادر في الحكومة الإسرائيلية بلهجة تحذيرية ان إسرائيل لن تقدم تنازلات في ما يتعلق بأمن اسرائيل.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة امس عن مصادر سياسية قولها ان اسرائيل لن تقدم أي نوع من التنازلات التي تتعلق بأمن دولة اسرائيل.

والتقت رايس بداية مع عدد من المسؤولين الفلسطينيين في رام الله بينهم وزير الخارجية ناصر القدوة كما التقت عصر امس مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

وفي اسرائيل أبرزت وسائل الاعلام تصريحات رايس امام المراسلين الذين رافقوها في الطائرة وخصوصا مطالبتها اسرائيل عدم فرض حقائق على الارض التي من شأنها ان تضع مسبقا شروط الاتفاق الدائم ومطالبتها الفلسطينيين من الجهة الأخرى بالحفاظ على التهدئة.

وستجتمع رايس اليوم الاحد مع عدد من المسؤولين الاسرائيليين بينهم رئيس الوزراء اريل شارون ونائبه شمعون بيريس ووزير الخارجية سيلفان شالوم وعدد من المسؤولين الأمنيين.

وستعقد رايس في نهاية زيارتها مساء اليوم مؤتمر صحفيا بمفردها ومن دون مشاركة مسؤولين اسرائيليين.

ويذكر أن شارون كان قد رفض طلبا تقدمت به الادارة الامريكية لعقد مؤتمر صحفي مشترك مع رايس.

ونقل موقع يديعوت احرونوت الالكتروني امس عن مصادر في مكتب شارون سيكون مشغولا في الوقت ذاته بلقاء آخر مع وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيط الذي سيزور اسرائيل اليوم.

ونفت المصادر ذاتها ان يكون رفض شارون عقد مؤتمر صحفي مشترك نابعا من الخوف من إبراز خلافات بين الجانبين.

وفيما حاولت مصادر سياسية إسرائيلية التخفيف من أهمية رفض عقد مؤتمر صحفي مشترك نقلت إذاعة الجيش الاسرائيلي عن مصادر سياسية قولها ان هذا الرفض جاء احتجاجا بعدما انتقدت جهات سياسية أمريكية إسرائيل بإدعاء ان اسرائيل لا تقدم المساعدة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

واضافت المصادر الاسرائيلية ذاتها ان ثمة تحسباً لدى اسرائيل من أن غاية زيارة رايس تكمن في إرضاء الدول الاوروبية من خلال تقريب الموقف الأمريكي من الموقف الاوروبي .

جولة رايس في المنطقة

■ نبيل نعمان

شرعت رئيسة الدبلوماسية الأمريكية وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بلقاءات مع زعماء ومسئولين فلسطينيين وإسرائيليين فور وصولها إلى المنطقة في جولة شرق أوسطية تشمل أيضاً إلى جانب رام الله وتل أبيب، الأردن ومصر والسعودية.

واستهلت رايس جولتها بالدعوة للإسرائيليين والفلسطينيين إلى تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بالسلام والعمل معاً لإنجاح الانسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة في وقت يريد فيه الفلسطينيون أن يكون الانسحاب بالتنسيق مع السلطة وأن يكون شاملاً للسيطرة على المعابر وبحث ما بعد الانسحاب لتكون بذلك مقدمة لتطبيق خطة خارطة الطريق التي تنص على قيام دولة فلسطينية رغم محاولات تل أبيب المتكررة للتملص من هذا الاستحقاق.

كما يخشى الفلسطينيون من أن الممارسات الإسرائيلية على الأرض المتمثلة في القضم والمصادرة المستمرة للأرض ومواصلة بناء الجدار وعزل سيجعل من المستحيل تحقيق رؤية قيام دولة فلسطينية، ولن يكون الانسحاب من غزة سوى قطع الطريق أمام ذلك، وربما يكون بمثابة تكريس الاحتلال في الضفة الغربية وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني وتكريسها عاصمة للدولة العبرية.

الفلسطينيون يريدون أن تخرج هذه الجولة برؤية واضحة تلزم إسرائيل على تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ ومن ذلك نقل السيطرة الأمنية على المدن الفلسطينية في الضفة الغربية إلى الفلسطينيين والتي تتهرب إسرائيل منه، وتزيد فعل ذلك بشكل تدريجي كما جرى مؤخراً الإعلان عن اتفاق فلسطيني- إسرائيلي يقضي بتسليم جنين قبل الانسحاب من غزة.

كذلك يسعى الفلسطينيون للحصول على التزام واضح بشأن الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، كما تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ، لكن هذا أيضاً لا يبدو أن تل أبيب ستعمل على تحقيقه، وستصعد مقابل ذلك افتراءات من قبيل أن الخطر لا يزال قائماً من قبل الفصائل الفلسطينية، وأن هذه الأخيرة لم تنفذ بعد التزاماتها في التهدئة كما فعلت مؤخراً لمحاولة جر الفصائل إلى مواجهة من خلال استهداف رموز في حركة حماس والتهديد بضربة مؤلمة في القطاع قبل الانسحاب.

هذه الجولة للمسئولة الأمريكية تعد هامة لاعتبارات كثيرة ،يريد الفلسطينيون أن تنجم عنها ممارسة الضغوط على إسرائيل بشأن الكثير من القضايا، بينما تريدها تل أبيب أن تكون مظلة لإنجاز خطوتها الأحادية من قطاع غزة، وبانتظار ما يمكن أن تخرج به هذه الجولة التي تستمر ثمانية أيام لا يعول كثيرون على احداث اختراق في التعامل الأمريكي مع القضية سوى قليل من التصريحات المهدئة للجانب الفلسطيني بشأن قضايا الجدار والاستيطان وغيرها دون تغيير الوقائع على الأرض.

وتأتي هذه الجولة قبل ثلاثة أيام من لقاء مزمع الثلاثاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون سيكون بمثابة اختبار لنتائج جولة رايس، وفي ما إذا جاءت لصالح الفلسطينيين أم أنها تضيف رقماً فحسب في سلسلة الزيارات للمسئولين الأمريكيين إلى المنطقة.

استبعد شن عمليات عسكرية على حزب العمال الكردستاني

طالباني: صدام سيحاكم في العراق.. ولن أوقع على إعدامه

■ اسطنبول/ كونا

أكد الرئيس العراقي جلال طالباني أمس أن الحكومة العراقية لن تتغاضى على تواجد منظمة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وعلى هجماتهم الإرهابية ضد تركيا.

جاء ذلك في لقاء خاص لوكالة اخلاص التركية للأنباء مع طالباني والذي بدأ فيه بالتأكيد على أن الحكومة العراقية ضد تواجد هذه المنظمة في شمال العراق.

مضيفاً: إن سياستنا تقوم على عدم السماح لأي منظمة أجنبية مسلحة باتخاذ العراق منطلق لها لمهاجمة جيراننا وخصوصاً تركيا لأننا نريد بناء علاقات معها على أرفع المستويات.

وفي الوقت الذي استبعد طالباني فيه احتمال شن أي عمليات عسكرية ضد هذه المنظمة في الوقت الحالي، إلا أنه قال أن العراق يخوض حالياً معركة بناء نفسه من جديد وأن الحكومة منشغلة حالياً بمحاربة العمليات الإرهابية التي تجري في العاصمة ومختلف المدن العراقية.

وأضاف: لم نتمم بعد عملية إعداد القوات الأمنية، وفي مثل هذه الحالة لا يمكننا إرسال قوات عراقية إلى شمال العراق، لأن قوتنا موزعة حالياً في جميع أنحاء العراق، ولكن سياستنا بشكل عام تقوم على أن لا نسمح بأن يكون العراق منطلقاً لهجمات إرهابية ضد أي دولة وخصوصاً تركيا.

وحول إذا كان هناك احتمال لإقامة تعاون ثنائي بين العراق والولايات المتحدة من أجل مكافحة المنظمة الكردستانية، نفى طالباني أن يكونوا قد تلقوا أي خطة من القوات الأمريكية بهذا الشأن.

وقال: نحن والولايات المتحدة متفقان تماماً على ضرورة اقتلاع هذه المنظمة من المنطقة، لكن لا يوجد في الأفق حالياً أي خطة عسكرية لمحاربة هذه المنظمة الإرهابية.

وشدد في هذا الإطار على أن القوات العراقية سوف تأخذ مكانها إلى جانب الولايات المتحدة في حال إقرار خطة للهجوم على المخيمات الإرهابية لهذه المنظمة في شمال العراق.

ونفى الرئيس العراقي أي علم له بالائحة التي عممتها الولايات المتحدة في جنودها في العراق لاعتقال ١٥٠ عنصراً إرهابياً.

وعبر طالباني في سياق الحوار عن رغبته بزيارة تركيا، لكنه قال بأنه لم يتلق دعوة منها بذلك، مشيراً إلى أنه كان عازماً على القيام بها في غضون الفترة الماضية، لكن الإعدادات من أجل كتابة القانون الدستوري الجديد لإنشاء نظام ديمقراطي يأخذ منهم كل وقتهم وطاقاتهم.

وفي ما يتعلق بكركوك أكد طالباني أنهم لن يسمحوا لأي قوة خارجية بالتدخل في شئون العراق الداخلية بقوله: كركوك عراقية والعراقيون فقط هم من يحق لهم الكلام فيها وعليها، كركوك هي مدينة الأكراد والتركمان والعرب والمادة ٥٨ من القانون الدستوري الجديد هي الوحيدة التي ستحدد وتقرر عودة المهاجرين من هذه المدينة إلى منازلهم وأراضيهم.

وأضاف: عندها فقط ستحدد كركوك لأنها منقسمة حالياً بما أن العديد من السكان الأصليين هاجر إلى مدينة كفرية وغيرهم إلى صلاح الدين وكالار والسليمانية، ومضى يؤكد: كركوك يجب أن تتحد من جديد وتعود إلى اصلها عندها فقط فإن شعبها سيقرر مستقبله بنفسه.

وفي ما يتعلق بما أوردته صحيفة (واشنطن بوست) عن اعتقال الأكراد للتركمان في كركوك، نفى طالباني صحة ذلك وقال: أنا لدي كل المعلومات عن كركوك، ولم يعتقل فيها عربي أو تركماني، المعتقلون هم إرهابيون اعتقلتهم قوات التحالف بالتعاون المشترك مع الأكراد ضد المتمردين في العراق، صحيح أن من بينهم عرب وتركمان، ولكن أغلبيتهم من عناصر منظمة (الأنصار) المحظورة.

وأضاف: هذه ليست عملية اعتقال التركمان والعرب، بل اعتقال إرهابيين.

كما نفى طالباني الأنباء التي ادعت معارضته لإعدام صدام حسين بقوله: سنقدم صدام حسين إلى محكمة عراقية حرة، وهي التي ستقرر مصيره، أنا لا أعرف ماذا ستكون حتمية القرار لكن إذا ما صدرت عقوبة إعدامه فإنني لن أعارض ولكن بما أنني من ضمن المحامين الذين وقعوا مع الصليب الأحمر على اتفاقية رفض عقوبة الإعدام فإنني سأترك التوقيع على قرار إعدامه إلى نائبي بدلاً مني.

وتابع: في هذا السياق لا يمكنني أن أعارض أي قرار صادر من المحكمة العراقية، لأن المحاكم هنا حرة وقادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة.

وقال طالباني: إن القانون العراقي لايعترف باحتمال نفي صدام حسين إلى الخارج، مؤكداً أن صدام حسين سيحاكم في العراق كمجرم حرب.

أما بشأن معارضة رئيس إقليم كردستان في العراق لاقتراح فتح باب حدودي ثاني بين تركيا والعراق، فقد نفى طالباني هذه المعارضة، وأعلن عن كامل ترحيبه بالاقتراح، مؤكداً استعداد بلاده لفتح باب جديد أو بابين إذا كانت هناك إمكانية لذلك، فيما أشار إلى أن وفداً تركياً سيصل قريباً إلى العراق من أجل إعادة فتح القنصلية التركية في البصرة من جديد.

وأضاف: بارازاني لا يعارض أبداً وإنما هو ادعاء مغرض من الذين يكرهون بناء علاقات طيبة بين تركيا والعراق .